رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية:

القطاع المصرف اللبناني سيحقق المزيد من النجاح وبرهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن

اكد رئيس مجلس ادارة ومدير عام مجموعة بنك الاعتماد اللبناني - رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربية ان القطاع المصرفي اللبناني سيحافظ على ادائه الجيد وان يحقق المزيد من النجاح وانه لطالما برهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن حتى عند اصعب الظروف.

واعتبر طربية بأن قوة القطاع المصرفي اللبناني هي ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المراسلة وتمتعه بشبكة علاقات قوية معها.

جاء ذلك في حديث طربية لـ«الملحق المصرفي» على النحو الآتي:

الدكتور جوزف طربية

□ كيف يمكن للقطاع المصرفي اللبناني مواجهة التحدّيات الداخليّة والخارجيّة في ظلّ الظروف المحليّة والإقليميّة التي يعيشها لبنان؟

وهل يمكن تحييد القطاع المصرفي عن الأوضاع السياسيّة وكيف من أجل الإستمرار في تحقيق معدّلات نموّ معقولة وتحقيق المزيد من الأرباح؟

■ ليس من السهل، بالإجمال، تحييد القطاع المصرفي في أيّ دولة حول العالم عن الأوضاع السياسيّة القائمة فيها. فنشاط القطاع المصرفي يرتبط ويتأثّر بشكلٍ كبير بالوضع الإقتصادي وبمستوى الثقة لدى المُستهلك والمُستثمر في البلاد، الذي يتأثّر بدوره بالتطوُّرات السياسيّة والأمنيّة الحاصلة فيها. إنّما وبالرغم من البيئة التشغيليّة الصعبة والأزمات السياسيّة الداخليّة والنزاعات الإقليميّة المتجدّدة ، فقد تمكّن القطاع المصرفي اللبناني من تخطّي الصعوبات وأثبت صموده في وجهها. ويأتي ذلك كون القطاع المصرفي اللبناني موضع ثقة وتمتّع بسُمعة جيّدة وقدرة عالية على التأقلُم مع مختلف الأوضاع، علماً أنّه دائم الإلتزام بالقوانين والتشريعات الدوليّة والمعايير المصرفيّة العالميّة (مثل معايير لجنة بازل، ومعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومتطلّبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم ٩، ومعايير إدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة، وغيرها). فالمصارف اللبنانيّة تعمل دوماً على إتّخاذ كلّ التدابير الإحترازيّة وتدابير الحيطة اللازمة من تكوين مؤونات واجراء إختبارات ضغط (Stress Tests) وتحسين جودة الأصول وغيرها لحماية عمليّاتها عند الحاجة ولدرء المخاطر الإئتمانيّة. كذلك تتمتّع المصارف اللبنانيّة بمعدّلات

(التتمة صفحة ١٠)

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية:

القطاع المصرف اللبناني سيحقق المزيد من النجاح وبرهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن

(تتمة صفحة ١)

سيولة مرتفعة ومستويات رسملة جيّدة ونسَب ملاءة مرتفعة، ممّا يساهم في حمايتها. بالإضافة، وفي هذا الإطار أيضاً، يجب الإضاءة على دور مصرف لبنان وحكمة سياسته النقديّة وتدخّلاته المتكرّرة في السوق التي دائماً ما ساهمت في دعم الإقتصاد المحلّي والقطاع المصرفي وساعدتهما على الصمود.

□ ما هو دور القطاع المصرفي في تنمية الإقتصاد الوطني وهل باستطاعته الاستمرار في تحقيق معدّلات نموّ معقولة وتحقيق المزيد من الأرباح؟

■ يشكّل القطاع المصرفي العمود الفقري للإقتصاد اللبناني، مموّلاً قطاعَيه الخاصّ والعامّ في شتّى الظروف. فقد أطلق مصرف لبنان، على سبيل المثال، سلسلة رزم تحفيزيّة تخطّت قيمتها الـ٧ مليار د.أ. منذ العام ٢٠١٣ لتشجيع حركة التسليف ودعم نشاط قطاعات إقتصاديّة عدّة، منها القطاعات الإنتاجيّة، وقطاع السكن، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات، والمشاريع الصديقة بالبيئة، وإنتاج الأعمال الفنيّة اللبنانيّة، وغيرها. وقد لعبت هذه الرزم دوراً مهمّاً في تسريع عجلة النموّ الإقتصادي في البلاد، مشكّلةً حوالي نصف نسَب النموّ المسجّلة خلال السنوات القليلة المنصرمة. يجدر الذكر، في هذا الإطار، أنّ الرزم التحفيزيّة الجديدة المعلّبة تحت التعميم الوسيط رقم ٤٧٥ الصادر عن البنك المركزي في تشرين الأوّل أصبحت تطال المغتربين اللبنانيّين أيضاً. كما وتقوم المصارف اللبنانيّة بمبادرات فرديّة لدعم شرائح معيّنة من المجتمع، مقدّمةً سلّةً من المنتجات والخدمات المعدّة خصّيصاً لفئات متنوعة من المجتمع اللبناني و الشرائح، كأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، والقضاة، للذكر وليس للحصر.

بالتوازي، لا تزال حصّة القطاع المصرفي اللبناني من الدين العامّ مقبولة بحدود الـ٤٢,٤٪ كما في نهاية شهر أيلول ٢٠١٧، ما يؤكّد الدعم الكبير من قبَل القطاع المصرفي لإحتياجات الدولة بهدف تأمين جوّ من الإستقرار والثقة وتحفيز النموّ.

نظراً لكلّ ذلك، إنّنا على ثقة بأنّ القطاع المصرفي اللبناني سيحافظ على أدائه الجيّد وأن يحقّق المزيد من النجاح، خاصّةً وأنّه لطالما برهن عن قدرة تاريخيّة في تخطّي المحَن حتّى عند أصعب الظروف.

□ كيف تصفون العلاقة مع المصارف المُراسلة التي أصبحت أكثر تطلُّباً مما يؤثّر على عمل المصارف في لبنان والدول العربيّة. كيف يُمكن معالجة هذا الأمر؟

■ إنّ تراجُع العلاقات المصرفيّة مع المصارف المُراسلة لا ينطبق فقط على المصارف العربيّة، بل هو إتّجاه تُبرّره غالباً المصارف المُراسلة بتدنّي حجم الأعمال بينها وبين بعض المصارف إضافةً إلى إرتفاع الأعباء المتعلّقة بالتدقيق والرقابة للتأكّد من حُسن تطبيق قواعد الإمتثال؛ مع الإشارة إلى أنّ قوّة القطاع المصرفي اللبناني هي ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المُراسلة وتمتّعه بشبكة علاقات قويّة معها.

□ كيف هو الوضع في مصرفكم: الأرباح التطوّر الإهتمام؟

■ حقّق بنك الإعتماد اللبناني زيادةً سنويّةً بنسبة ٩,٧١٪ في أرباحه الصافية إلى ٥٧,٧٢ مليون د.أ. مع نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧. كذلك نمَت ميزانيّة المصرف بنسبة ٤,٩٢٪ منذ بداية العام إلى ١١,١٨ مليار د.أ. في نهاية شهر أيلول توازياً مع إرتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة ٥,٩٣٪ إلى ٣,٤٠ مليار د.أ.

وينوي مصرفنا أن يحافظ على مركزه القويّ ضمن مجموعة ألفا إضافةً إلى تطوير حصّته السوقيّة وموقعه الريادي في مجال الصيرفة بالتجزئة والصيرفة الإلكترونيّة، وذلك من خلال هندسته المستمرّة لباقة واسعة وشاملة من المنتجات والخدمات المصرفيّة التي تواكب شتّى التغيّرات في حاجات ومتطلّبات العملاء. كذلك ينوي المصرف أن يستكمل عمليّة تنشيط حركة صيرفة الشركات، بما فيها القروض والتسليفات للشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم وللشركات الكبيرة، وتطوير خدمات الإستشارات الماليّة للعملاء والصيرفة الإستثماريّة. بالتوازي، سيستمرّ بنك الإعتماد اللبناني في تطبيق سياسته التوسّعيّة، أكان على الساحة المحليّة أو في الخارج، وخاصّةً في منطقة الإتّحاد الإقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والتي يتواجد فيها حالياً من خلال مصرف تابع له في دولة السنغال، وذلك نظراً للإمكانات الهائلة التي تتمتّع بها هذه المنطقة ونسب النموّ المرتفعة التي تحققها مقارنةً بالإقتصاد العالمي.